

التنمية العربية في ظل الربيع العربي

بقلم

الدكتور سميح مسعود

مدير المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط
في مونتريال – كندا

محاضرة

مركز دراسات الرأي

عمان 2012-3-17

مقدمة

يقدم الربيع العربي بتداعياته التي تشهدها بعض الدول العربية ، إجابة عن العديد من المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فهو الرد الواضح على تخلف مؤسسات الحكم التي سيطرت على زمام الأمور لعقود طويلة بدون مساءلة وقلّة كفاءة واستنثار بالسلطة ، وهو الرد على الاستبداد والفساد والظلم وغياب الحرية والديموقراطية والحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ، وهو الرد ايضاً على فشل التنمية العربية ، وانعكاساتها السلبية على مجمل الحياة العامة ، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجوع والأمية وغيرها من الإشكاليات الاخرى التي برزت تجلياتها على امتداد السنوات الأخيرة في مجالات الانكشاف الغذائي والمائي والأمني والتهميش الإجتماعي .

وفي ضوء كل هذا يمكن القول أن الحديث عن الربيع العربي يستوجب بداية التعرف على مسبباته التي شكلت حافزاً قوياً للتحركات الاجتماعية التي ساهمت في ظهوره في بعض الدول العربية ، وبخاصة فشل التنمية العربية في تطوير الاوضاع العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إذ ساهم هذا الفشل بشكل كبير في انفجار انتفاضات الربيع العربي .

وتهدف هذه الورقة الى التعريف بمحصلة الدروس المستفادة من تجارب التنمية العربية بشكل عام ، طيلة العقود الخمسة الماضية ، وقد بذلت قصارى جهدي كي أكون موضوعياً وانا اتتبع مسار تلك التجارب ، بغية التوصل الى استنتاجات تبين ضالة حصاد انجازاتها المتحققة ، وتلمس معوقاتها وتحدياتها واحباطات المسار التنموي العربي بشكل عام وتأثيره على تهيئة الظروف المناسبة لظهور الربيع العربي .

خلفية عامة

اهتمت الدول العربية طيلة العقود الخمسة الماضية بالتنمية الاقتصادية ، وترتب على اهتمامها هذا إجراءات وخطط وسياسات وآليات كثيرة ، ساهمت في ظهور تجارب تنموية خاصة بها ، تباينت في تفاصيل تكاليفها وغاياتها المنشودة والنتائج التي تمخضت عنها ، وجدية الجهود التي بذلت فيها ، كما تباينت ايضاً بصيغها ومفاهيمها

وقيمةا ومناهجها ومواصفاتها وبعناصرها الاساسية ، وكذلك بدروسها وتجاربها المستفادة .

غير انه في ظل هذه الإختلافات في تجارب التنمية العربية ، لا يفوتني ان اسجل أنها تشابهت في فتح الابواب لفئات رأسمالية جديدة يههما الكسب السريع على حساب غالبية الناس في ظل إنتشار الفساد ، بمعزل عن الضوابط والمعايير القيمية المجتمعية ، وتشابهت في ضالة حصادها ، وعدم قدرتها على بناء اقتصادات متوازنة ومتطورة ، واحداث نمو اقتصادي مقبول ، كما تشابهت بكونها نُفذت بتكلفة اجتماعية مرتفعة وهدر للموارد ، ولهذا عرفتها بعض الدراسات الجادة باسم تجارب " تنمية الفرص الضائعة " ، ارتكبت فيها أخطاء كثيرة ، وكرست التنمية القطرية بعيداً عن أي عمل تكاملي عربي .

فشل التنمية العربية

ضالة الانجازات

تقدر قيمة الاستثمارات التي نفذت في تجارب التنمية العربية خلال الفترة الممتدة ما بين بداية السبعينيات وحتى نهاية العقد الماضي ، بنحو 3.2 الف مليار دولار ، (1) من المؤسف والمحزن معا أن تلك الاستثمارات لم تتمكن من تحقيق حصاد مقبول طيلة العقود الماضية ، ولا يتعين هنا تبسيط الامور او المبالغة فيها ، فبغض النظر عن المعيار المستخدم في تقييم نتائجها ، نجد انها ضئيلة ولا تتناسب مع الجهود التي بذلت من أجلها ، ولا مع تكاليفها وعلو سقف اهدافها .

كما انها لم تتمكن من تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصادات العربية وأبقتها على ما هي عليه من الضعف والتفكك والاعتماد الزائد على الدول الغربية ، كما انها لم تتمكن من المواءمة بين الإنماء الانساني والمادي ، واجراء تغييرات في البنى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، تتيح إقامة أنظمة حكم صالحة ، وتنمي حس المسؤولية المجتمعية ، بل على العكس ساهمت في تعزيز تداخل المال والسلطة ، وتكريس الفساد في ادارة الدولة وتوزيع المنافع على رموز الأنظمة المستبدة ، وترك مجموعة كبيرة من المجتمعات العربية تحت خط الفقر في مناطق مهمشة خارج نطاق النمو .

وعموما تفيد البيانات المتاحة حول إنجازات تجارب التنمية العربية ، أن نسب النمو المحققة في الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول العربية كانت أقل من النسب

المخططة ، وحتى أقل كثيراً من النسب القابلة للتحقيق في بدائل إنمائية أخرى ، ولهذا تؤكد الكثير من المراجع الاقتصادية على أن النمو الاقتصادي في مختلف الدول العربية قد إنسم بالركود شبه الكامل على مدى عقدين ونصف بعد العام 1980 . ولم يتجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي في البلاد العربية 0.5 % سنويا طوال نفس الفترة . (2)

وعموماً تؤكد أدبيات التنمية بشكل عام على ان التغييرات التي شهدتها كل الدول العربية لم تتمكن من بلوغ مستوى عملية تنمية مستدامة ، وانها ليست اكثر من تغييرات فجائية وعشوائية متقلبة لا أكثر ، عاجزة عن توسيع الخيارات المتاحة للأجيال المتعاقبة ، وذلك بسبب قصورها عن تنمية القدرات واطلاق الطاقات اللازمة لاستدامة مستويات المعيشة وخلق فرص العمل الكريمة المجدية اقتصادياً .

هذه النتيجة المهمة لا تنفي وجود إنجازات محدودة أسفرت عنها تجارب التنمية العربية ، نلاحظ بداية في مقدمتها إنجازات تحققت في قطاعات البنى الأساسية ، تتجسد في إقامة شبكات من الطرق البرية ، وشبكات اخرى للكهرباء ومياه الشرب الآمنة ووسائل الصرف الصحي ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ، تركت بصماتها على المراكز الحضرية ، وجعلت الحياة فيها اكثر يسراً .

ورغم أهمية هذه الانجازات إلا أنها تعتبر متواضعة في اثارها وابعادها ، لا تلبي الطلب الكبير في الدول العربية على خدمات البنى الأساسية لأسباب كثيرة من اهمها ، النمو المطرد في عدد السكان ، والتوسع الحضري وتزايد سكان المدن خاصة الكبيرة منها بفعل الهجرة الداخلية ، وما ينجم عنها من زيادة في الضغوط على خدمات مرافق البنى الأساسية المختلفة . (3)

ولهذا يُقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن أكثر من نصف سكان الدول العربية لم يصله الكهرباء بعد ، خاصة في الأرياف والمناطق النائية ، وانه لا يزال نحو ربع سكان هذه الدول محروماً من مياه الشرب الآمنة ، ونحو ثلثهم لا تتوفر لهم شبكات مرافق الصرف الصحي المناسب ، وثمة توقعات متشائمة في هذا الخصوص تفيد بعدم قدرة بعض الدول العربية على تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 الخاصة بهذه الخدمات بسبب الوتيرة البطيئة لتحسينها وتطويرها . (4)

ولتلبية كل هذه الخدمات المتزايدة ، ينبغي تعبئة استثمارات ضخمة يقدرها خبراء التنمية بنحو تريليون دولار حتى عام 2025، ويقدر أن السعودية بمفردها بحاجة إلى نحو 80 مليار دولار لزيادة القدرة التوليدية للكهرباء فقط بحلول عام 2015 للوفاء بالطلب المتنامي على الكهرباء ، والمفارقة ان هذه التقديرات قد تغيرت في الآونة الاخيرة

،حيث أعلنت السعودية مؤخراً ، بأن لديها بمفردها خطة لإنفاق 400 مليار دولار خلال الاعوام الخمسة القادمة لتطوير مرافق البنية التحتية. (5)

من جانب آخر يلاحظ في قائمة الانجازات التي حققتها تجارب التنمية العربية ، أنها ساهمت بنشر وتعميم الخدمات التعليمية ، وتحسين الخدمات الصحية . وعلى الرغم من اهمية هذه المكاسب الاجتماعية ، إلا انه من الضروري التأكيد على ان الدول العربية لم تنجح في

		9.3 %	6.1 %
			2010.
(6) .	16 %	34 %	28 %

من جانب آخر نلاحظ ايضاً ان الانجازات التي حققتها الصناعة التحويلية العربية ، لم تتمكن من خلق انماط انتاجية تسند النمو الاقتصادي المستمر، كما عجزت عن تحقيق تغيرات في الصناعات الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية ، واية ذلك علو معدلات

تصدير المواد الخام من الدول العربية ، واستمرار إعتقاد القطاع الصناعي العربي على الصناعات الاستخراجية ، مما يجعله دوما عرضة للتأثر بحدة لتقلبات الطلب العالمي على المواد الاولية ، وهذا يثبت تدني قيمة صادرات الصناعة العربية التحويلية ، إذ انها بلغت 5 % من اجمالي الصادرات العربية في عام 2010 ، فيما بلغت صادرات النفط نحو 72 % من السلع المصدرة في نفس العام، وهو ما يعكس استمرار القصور الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية ، وهشاشة اسسها البنوية التي تعتمد أساسا على تصدير المواد الاولية واستيراد السلع المصنعة والتقانة من الاسواق الخارجية . (7)

و المفارقة ، ان حال الدول العربية قد كان قبل عدة عقود أفضل مما هو عليه الان ، وقد اشار في هذا السياق تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009 ، بأن الدول العربية في عام 2007 أقل تصنيعاً منها في عام 1970 (حيث توفرت لديها في هذا العام قاعدة صناعية قطرية متنوعة العناصر) وذلك بسبب ما شهدته من تباطؤ وانكماش في مجال التصنيع ، طيلة العقود الخمسة الفائتة واهتمام زائد بالبنى الاساسية والعقارات والقطاع الخدمي والمالي . (8)

كما تشير مراجع كثيرة الى أن اقتصادات الدول العربية إتسمت في فترة الستينيات بمستوى مرتفع من الاداء ، تجاوز في نمو الدخل كافة المناطق ما عدا شرق اسيا ، وتجاوزها جميعا في توزيع الدخل ، نتيجة التوسع في انتاج النفط ، والزيادة في تدفق عائداته ، ويكثر في هذا المجال أخذ مصر كمثال ، حيث كانت في تلك الفترة على قدم المساواة مع دول شرق أسيا في النمو الاقتصادي ، وحتى أن إنجازها في تخفيض مستوى الفقر كان أفضل من إنجازات تلك الدول ، وان متوسط دخلها الفردي قد تساوى

مع مثيله في كوريا الجنوبية في عام 1950، واصبح متوسط الدخل الفردي في الوقت الحالي في مصر يمثل اقل من 20 % من مثيله في كوريا الجنوبية ،كذلك كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي متساوياً في كل من ماليزيا والمغرب والجزائر قبل خمسة عقود ، و نجد في الوقت الحالي ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا يساوي ثلاثة اضعاف مثيله في المغرب .

معوقات التنمية

من المسلم به ان ضالة الإنجازات السابق ذكرها تعزى أساسا الى عدد كبير من المعوقات الرئيسية والفرعية الخارجية والمحلية التي واجهت تجارب التنمية العربية خلال العقود الماضية ، وساهمت إنعكاساتها وإفرازاتها السلبية في تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية ، وايصالها الى ما هي عليه في الوقت الراهن من ركود

تنموي ، وتدهور في الدخل الفردي ، وتزايد في وتائر تفشي البطالة والفقر والامية ، التي ساهمت بدورها في ظهور الربيع العربي في بعض الدول العربية ، وتتلخص اهم المعوقات المحلية التي أثرت سلبا على التنمية بما يلي :

1- عدم توفر الاستقرار الإقتصادي ، وعلى وجه الخصوص عدم استقرار السياسات المالية والنقدية ، وتطبيق سياسات ساهمت في ظهور تشوهات خطيرة في الاقتصادات العربية أثناء تنفيذ الخطط الإنمائية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أثرت أسعار الصرف الزائدة عن قيمتها الحقيقية في بعض الدول على إعاقة الإنتاج ، كما أعاقت أسعار الفائدة المرتفعة تنامي الإستثمار لأنها روجت للودائع المصرفية قصيرة الأجل وزادت منها في المصارف .

والمثير للدهشة والغرابة في مجال الاقتصاد الكلي هو وجود تضارب في السياسات الاقتصادية والاستثمارية في كثير من الدول العربية ، وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الإستثمار ، بل حتى عدم توفر سياسات واضحة في بعض الدول حول معاملة الإستثمارات القادمة من الخارج وتحديد مجالات نشاطها ، إضافة الى عدم وضوح الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية ، والعلاقة بين القطاع العام والخاص ، إضافة الى تدني كفاءة الادارة الاقتصادية وضعف المؤسسات العامة التي تشرف على تنفيذ الخطط الإنمائية .

ويتضح ايضا في هذا الخصوص ، غياب شبه كامل للسياسات الاقتصادية التنموية في بعض الدول العربية ، وتغيير شبه دائم للخطط الإنمائية مع تغيير الحكومات ، وعدم استقرار التشريعات الناظمة للإستثمار في أغلبية هذه الدول، بل حتى وعدم وضوح نصوصها ، وقصور لوائحها التفسيرية ، وكذلك توقيف بعض أحكام القوانين بتعليمات أو ببلاغات رسمية مما يعطي دلالة واضحة على عدم مصداقية السلطات العامة في إحترامها للقوانين النافذة .

ومن الطبيعي ان مثل هذه الاجراءات من شأنها أن تؤثر على فقدان الثقة بمناخ الإستثمار بكامله ، وتحد من جذب الإستثمارات اللازمة لتنفيذ المشاريع الضخمة ذات الامكانيات القادرة على تحقيق أفضل النتائج للتنمية ، لأن كثرة التعديلات التشريعية ، وعدم ثباتها ، تجعل المستثمر في قلق دائم ، لأن إستقرار الأحكام التشريعية ، فضلا عما يوفره من أساس ثابت لتوقعات المستثمر وحساباته ، يعكس الثقة في استقرار الاوضاع العامة المحيطة بالاستثمار اللازم للتنمية .

2 - عدم توفر الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية ، ناهيك عن تخلف مؤسسات الحكم فيها وعدم تطويرها ، واستمرارها في السيطرة على زمام الأمور لعقود طويلة بدون مساءلة وقلّة كفاءة ، واستنثار بالسلطة ، في ظروف تعمها البيروقراطية والاستبداد والفساد ، وغياب الديمقراطية ونقص كبير في الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين .

وقد اثر هذا سلباً على تجارب التنمية العربية ، لوجود إرتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية ، إذ يمكن بالديموقراطية إخضاع السلطات الحاكمة للمساءلة والمحاسبة وتطبيق القانون ، وتحفيز الاجهزة الرسمية المعنية على الاعتناء بصياغة الخطط الإنمائية ، و حشد الطاقات والموارد اللازمة لها ، وتنفيذها بالطريقة التي تحقق افضل النتائج .

كما يمكن بالديموقراطية فتح المجال أكثر فأكثر لحرية التعبير والشفافية وإبداء الرأي حول قضايا الفساد والبيروقراطية ، ومختلف المعوقات التي تحد من عمل المؤسسات الحكومية والمرافق العامة ، وذلك من قبل ممثلي الشعب في البرلمانات ، ومن قبل مؤسسات المجتمع المدني ، ومن قبل المواطنين والصحافة أيضاً ، بما يساعد على ايجاد الحلول الناجعة لتلك المعوقات ، وارساء دعائم الاستقرار الاقتصادي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3 - تنامي الاضطرابات الامنية والقتال الداخلي التي أدت الى زيادة حذر وتحفظ رجال الاعمال ، بل هروب وهجرة الاموال وتدني نشاط الإستثمار الخاص في تنفيذ الخطط الإنمائية ، ولا أغفل هنا ذكر الأثر السلبي للحروب المكلفة بشرياً ومالياً على تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية العربية ، واضعاً في مقدمتها حروب الصراع العربي الإسرائيلي ، والحرب العراقية الإيرانية ، وتداعيات غزو العراق للكويت ، وسلسلة حروب الخليج ، والحرب الأهلية اللبنانية ، وحروب أهلية اخرى كثيرة .

والحق أن هذه الحروب التي عمت المنطقة قد تداخلت مع تجارب التنمية العربية ، وساهمت في تضيق الخيارات الإنمائية المتاحة ، وفي إجراء تغييرات غير متوازنة في توزيع اجمالي الانفاق العام على المجالات المختلفة ، إذ أثرت على زيادة مخصصات الإنفاق على الدفاع والأمن بأكثر من ثلاثة أضعاف المستوى المتوسط في الدول النامية مما أثر سلباً على المقترضات الاساسية اللازمة للتنمية .

4 - محدودية البنى الاساسية اللازمة للتنمية لان ما أنجز منها في شتى مجالاتها حتى الان على المستوى العربي ما زال غير كاف - كما سبق ذكره - وقد أثر قصورها

كثيرا على إعاقة تنفيذ المشاريع الانمائية ، بل حتى على إعاقة جذب الاستثمار لبعض الدول ذات الموارد الواعدة للإستثمار الزراعي كما هو الحال في السودان .

ولا يخفى في هذا الشأن تأثير وسائل النقل على تدفق مدخلات الانتاج الى مختلف المشاريع الزراعية ، ونقل مخرجاتها الى الاسواق ، كما لا يخفى تأثير امدادات الطاقة (الكهرباء) على تشغيل المصانع وتكاليف الانتاج ، وكذلك تأثير الخدمات الحديثة من الاتصالات السلكية والاسلكية على جذب المستثمرين ، وتمكين إدارة المشاريع المختلفة من الاتصال بالعالم الخارجي بالسرعة اللازمة وفي الوقت المناسب .

5 – تخلف الاوضاع العامة للجوانب الادارية في الدول العربية ، بكل ما فيها من أنظمة واشكال تنظيمية ، وهيمنة للإدارة الحكومية التقليدية ، المعروفة بخضوعها لمؤثرات سياسية ولوائح وقوانين ومستويات بيروقراطية عديدة تساعد على تنفير المستثمرين ونشر الفساد والرشوات وغيرها من الممارسات التي لا تساعد على خلق مناخ جاذب للتنمية .

يضاف الى هذا ايضا فقر الدول العربية بالخبرات الادارية والكوادر الفنية المتخصصة ، وندرة القيادات الادارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المصالح الاقتصادية ، وعدم إعتداد الاساليب العلمية في العمل كنتيجة لمحدودية قدرات وتجارب الإدارة العليا ، وفقر الدول العربية ايضا بأنظمة المعلومات ، وتضارب البيانات والارقام الاحصائية التي تصدر عن الاجهزة الادارية ، إضافة الى عدم توفر فرص وخرائط استثمارية جاهزة ومعدة على أسس علمية لتعزيز التنمية .

6- تخلف الدول العربية في استيعاب وتوطين التقنيات اللازمة للتنمية ، إضافة الى عدم اتساق سياساتها التعليمية مع مقتضيات إكتساب المعرفة الفنية ، والبحث والتطوير التقني ، واعتمادها فقط على إستيراد منتجات التقنيات الاجنبية في شتى المجالات من الخارج دون تحقيق تقدم ملموس في إدارتها وتطويرها ، والاعتماد المفرط على الشركات والخبرات الاجنبية في الاستشارة والتشغيل والصيانة مما أثر على زيادة تكاليف تنفيذ المشاريع الانمائية .

واللافت ان هذه الظاهرة قد أثرت على زيادة تبعية بعض الدول العربية لكثير من الدول المتقدمة ، إذ إرتبطت بها بتكامل وثيق بإقامة مشاريع مشتركة معها ، بدلا من تكاملها مع الدول العربية القريبة منها ، وبهذا اصبحت توجهاتها الانمائية محكومة بما تجود بها تلك الدول الاجنبية من تقنيات ، وما تنتقي لها من مشاريع ، و يلاحظ في بعض الاحايين ان ما ينتقى لها ، لا تتوافر له المقومات المجدية إقتصاديا ، ولا يتناسب

مع إمكانات السوق المحلية ، من حيث حجم الطلب ، وترابطه أماميا وخلفيا مع بقية المشاريع القائمة .

7 - قصور التمويل المحلي عن تلبية متطلبات الاستثمار في الخطط الإنمائية لبعض الدول العربية ، خاصة في الدول الأقل دخلاً ، حيث غطت نصف احتياجاتها التمويلية بالاستدانة من الخارج ، كما استدانَت أيضا الدول متوسطة الدخل نحو ثلث احتياجاتها التمويلية ، بينما مولت الدول العربية المصدرة للنفط جزءاً كبيراً من استثماراتها الإنمائية من مواردها المحلية ، مع ضرورة التأكيد في هذا الشأن على ان تذبذب العائدات النفطية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات - كما سبق ذكره - قد أدى الى ظهور عجوزات في موازنات الدول العربية النفطية ، وإلتجائها الى الاقتراض الداخلي و الخارجي ايضا .

وقدرت قيمة الديون القائمة على كل الدول العربية في منتصف عقد الثمانينيات بنحو 100 مليار دولار ، و في عام 1997 بنحو 200 مليار دولار ، ثم استقرت في عام 2010 عند مستوى 453 مليار دولار ، و بلغت خدمة هذه الديون نحو 15 % تقريبا من الإيرادات الكلية لصادرات السلع والخدمات ، وقد شكلت هذه الديون إلتزامات متنامية على الدول المعنية ، وتحولت أعباء مدفوعات خدمة الدين المرتفعة في مرحلة لاحقة الى أشد معوقات التنمية ، حتى في بعض الدول الخليجية في وقت إنخفاض العوائد النفطية . (9)

8- قصور العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وعدم قدرته على تحقيق غايات التنسيق والترابط والتكامل الاقتصادي العربي ، بسبب عدم تنفيذ إتفاقيات وأليات متعددة في مجالات اقتصادية كثيرة كالتجارة والانتاج والاستثمار ، حيث بدأ إقرار بواكيرها منذ منتصف عقد الخمسينيات بهدف تعزيز التنمية العربية ، وتحقيق أقصى حد من التطوير للعلاقات الاقتصادية العربية .

ومن اهم هذه الإتفاقيات التي لم تنفذ و بقيت حبراً على ورق " إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية " التي اقرت في عام 1957 و" إتفاقية السوق العربية المشتركة " التي اقرت في عام 1964 ، واستهدفت تحرير السلع التي يتم تبادلها بين الدول الاعضاء في السوق من الرسوم الجمركية وغيرها من القيود النقدية والإدارية ، بما يساعد على زيادة إمكانات التبادل التجاري بين الدول العربية، وانتقال السلع عبر الحدود القطرية ، ويساعد ايضا على إعطاء عمق أوسع للخطط الإنمائية العربية ، وزيادة قدرتها على الاستثمار في المشاريع ذات الحجم الاقتصادية الكبيرة والإمكانات الضخمة القادرة على تحقيق أفضل النتائج ، أي تلك المشروعات التي لا تستنفد وفورات النطاق ، إلا إذا بلغت حجماً كبيراً ، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن إستيعاب إنتاجها ،

و قد يفوق أحيانا كثيرة الحجم الامثل الواحد من هذه المشروعات حاجة الاسواق العربية بأكملها .

9- وجود تشوهات في أولويات الإنفاق على الخطط الإنمائية ، ساهمت في تبديد الاستثمارات المخصصة للمشاريع الإنمائية ، كما ساعدت على تنامي الانفاق العشوائي على حساب مخصصات التنمية الحقيقية ، وخاصة الانفاق المرتبط بالاسراف الزائد على المظاهر، والتقليد الاعمى للدول الغربية ، إضافة الى المبالاة ، باختيار مشاريع ضخمة لمجرد الانبهار بتقانتها المتطورة وضخامة إستثماراتها ، دون مراعاة لصلاحيتها وجدواها من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، مما أدى في بعض التجارب الإنمائية الى اللجوء الى الاستدانة من الخارج لتمويل تلك المشاريع ، ولسد إحتياجات مالية أخرى تكملية لها ، إرتبطت في كثير من الحالات بالرشاوى والفساد وانحراف التوجهات الإنمائية.

10 – التلكؤ في تطبيق الإصلاحات اللازمة في شتى المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتراجع بعض الدول عن الالتزام بها ، مما زاد من حدة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ، وعجزها عن توفير فرص عمل جديدة لإيقاف تفشي البطالة ، بالإضافة الى انخفاض مستوى فاعليتها وأداءها ، الامر الذي جعلها في مكانة متخلفة عن دول اسيا وامريكا اللاتينية وبعض الدول الافريقية .

وغني عن البيان ان الإصلاحات الهيكلية على جانب كبير من الاهمية لزيادة معدلات النمو وتجاوز صعوبات البطالة المتصاعدة ، وهناك من يرى إن الإصلاحات اللازمة للدول العربية أهم من الاستثمارات ، لان الاستثمارات تأتي بعد الإصلاحات من حيث التراتبية . وثمة ما يدل على مصداقية هذه المقولة لان تجارب التنمية في الدول العربية خلال الخمسين سنة الماضية ركزت على الاستثمارات التي بلغت في بعض البلدان نسبا عالية تراوحت بين 30 % و 40 % من الناتج المحلي الاجمالي ، لكنها لم تساعد على تنامي الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ متوسط نموه للفرد 1 % سنويا ، خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، كما لم تساعد ايضا في حل مشكلة البطالة كونها كانت إستثمارات ذات كثافة رأسمالية وليست تشغيلية ، وأدت البطالة بطبيعة الحال الى إهدار أهم قوى تطوير الانتاج كما وكيفاً . (10)

وهنا لا بد من التوقف للتأكيد على وهن الاقتصادات العربية ، نتيجة كل المعوقات التي سبق ذكرها وغيرها من المعوقات الاخرى الموروثة التي إستشرت طيلة العقود الماضية ، وأثرت سلبا عليها ، وجعلتها أكثر تشوهاً في هياكلها الانتاجية ، واقل مناعة ، واكثر إنكشافا على الغير وتبعية للدول الصناعية استيراداً وتصديراً .

ويمكن الاستطرد بالقول ايضا بان الاقتصادات العربية أسيرة لتقلبات الاسعار العالمية للنفط ، وفي مسار تهديد وضغط دائمين من قبل الدول المستهلكة ، مما يجعل تأثير النفط حاسما على مستوى النشاط الاقتصادي وحركة عوامل الانتاج وانماط الاستهلاك ، كما انه المكون الرئيس للنتاج المحلي الاجمالي العربي ، وللصادرات العربية ، والمحرك الفاعل للتنمية .

وعلى أية حال ، يلاحظ المتتبع لأداء إقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط ، أن الناتج المحلي الاجمالي لعشر دول عربية نفطية (دول مجلس التعاون الخليجي ، ومصر والعراق وليبيا والجزائر) يشكل نحو 70 % من الناتج المحلي الجمالي العربي ، وان الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لوحدها يشكل نحو نصف حصيلة الناتج المحلي الاجمالي العربي ، مع ان عدد سكانها لا يزيد عن 11 % من مجموع سكان الدول العربية . (11)

ويتبدى من هذا ان النمو الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي العربي منذ عام 2005 ، وتخطى به حاجز التريليون دولار بالاسعار الجارية وبلغ نحو 2 تريليون دولار في عام 2010 ، لا يعكس القدرة الانمائية والانتاجية للدول العربية ، بل يعكس حقيقة النفط كمحور استراتيجي وحيوي ، وذلك لان الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العربي يبين بوضوح انخفاض الاهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلعي كما سبق ذكره ، مقابل ارتفاع في قطاعات وأنشطة الخدمات ، واستحواذ الصناعات الاستخراجية على أعلى حصة في الناتج المحلي الاجمالي تبلغ نسبتها نحو 40 % .

وعموماً ثمة شواهد اخرى كثيرة تؤكد على تراجع اداء الاقتصادات العربية في الوقت الحاضر عما كان عليه في الفترة الممتدة حتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي ، إذ انحدرت طيلة العقدين السابقين معدلات الإستثمار والإنتاجية، واستطاع النمو بالكاد أن يتناسب مع عدد السكان المتزايد، وانخفضت معدلات دخل الفرد الحقيقي ، كما انخفضت ايضا حصة الدول العربية في التجارة العالمية من 9,8% في عام 1983 إلى 3,3% عام 2010، ومن 4,5% إلى 2,2% خلال هذين العامين عند استثناء الصادرات النفطية (12)

ولا ريب ان التراجع في أداء الاقتصادات العربية يؤثر على عدم استقرار أغلبية الدول العربية ، وانهايار كفاءتها الاقتصادية، وظهور ظلال أزمات إجتماعية وأمنية وسياسية مستعصية فيها ، تؤثر على عرقلة التنمية والتحول الديموقراطي ونطاق الحريات و إنتشار ظواهر التآزم والإحتقان في المجتمعات العربية ، وعدم استقرار الأمن الإجتماعي،الذي يتهدده انتشار التطرف المتشدد والإرهاب والتوجهات الدينية التكفيرية ، والنزاعات الاثنية والطائفية ، والحروب الاهلية ومنازعات الهوية .

وغني عن البيان أن تراجع أداء الاقتصادات العربية قد ساعد أيضا على تفشي البطالة وزيادة رقعة الفقر والجوع ونقص التغذية في الدول العربية، حيث يلاحظ بالنسبة للفقر أن الدول العربية ضمن المناطق الأكثر فقرا في العالم ، حيث تشير بيانات البنك الدولي المتاحة الى أن نحو 20.37 % من المواطنين العرب يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميا ، أي أن نحو 65 مليون عربي عاجزون عن إمتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحيات الرفاه الإنساني في كياناتهم الإجتماعية . (13)

ومع تطبيق خطوط الفقر الوطنية التي تستخدم الانفاق النقدي كمعيار للرفاه ، يتبدى ان معدل الفقر العام في الدول العربية يتراوح بين 29 % - 30 % في لبنان وسوريا في حدها الأدنى ، ونحو 60 % في حدها الأعلى في اليمن ، ويزداد الفقر المدقع حدة بين الدول العربية ذات الدخل المنخفض حيث يعاني منه نحو 36.2 % من السكان ، اكثرهم من اهل الريف ، وتمثل هذه النسبة ضعف النسبة في البلدان العربية المتوسطة الدخل ، علما بان نسبة الفقر المدقع لكل الدول العربية قد بلغت بين العامين 2000 و2005 نحو 18.3 % ، وهي اعلى قليلا من النسبة التي سجلت في تسعينيات القرن الماضي حيث بلغت نحو 17.6 % . (14)

(2005 - 2002)

تحديات التنمية العربية

وهي كثيرة ومتنوعة تنقسم بشكل عام الى نوعين من التحديات ، اولها تحديات خارجية لا تقع مسبباتها تحت سيطرة الدول العربية ، تفرزها مستجدات الساحة الدولية ، ونجمل اهمها باتساع الفجوة ما بين الدول العربية والدول المتقدمة في مجال العلم والمعرفة والتقنيات المتطورة ، و اشتداد حدة المنافسة في السوق الدولية ، وتكثيف شروط التجارة لصالح الدول المتقدمة ، بما يزيد من تبعية الدول العربية لها تصديراً واستيراداً ، لا سيما في مجال تصدير النفط واستيراد التقنيات وتوفير الغذاء .

إضافة الى الدور المتنامي للشركات عابرة القارات وللتكتلات الاقتصادية الإقليمية على المسرح العالمي بهيكلية جديدة فاعلة ومؤثرة لصالح الدول المتقدمة ، تظهر في ظلها الدول العربية كاسواق استهلاكية للسلع الاجنبية ، مشحونة بضغوط لا متناهية من تلك التكتلات الاقتصادية ، و من مخاطر تجليات وتحولات العولمة ، وما ينجم عنها من اتساع متواصل في الفجوة القائمة ما بين الدول العربية والدول المتقدمة في كل المجالات الحيوية .

اما النوع الثاني من التحديات فيتصل بقائمة طويلة من التحديات النابعة من الاوضاع العربية نفسها ، منها ما هو مرتبط بالاستبداد السياسي وتدني مستوى الحريات المدنية والحقوق السياسية ، وحرية التعبير، وغياب الديمقراطية ، واختلال التوازن الاجتماعي ، وتهميش دور المرأة السياسي وممارسة التمييز ضدها في القانون والأعراف ، إضافة الى ضعف البنية القانونية والإدارية ، وانتشار الفساد بمختلف أشكاله وصوره ، واستغلال السلطة التي تكلف الدول العربية الكثير من الأموال .

ولإعطاء الأمور حجمها الحقيقي يجدر التأكيد على أن الدول العربية تأتي وفق ترتيب جميع دول العالم في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث حرية التمثيل والمساءلة ، وتأتي في مركز متقدم جداً على صعيد العالم كله من حيث انتشار الفساد الذي يشكل أحد أهم معوقات التنمية ، له آثاره السلبية على تقويض معايير القواعد الأخلاقية والقانونية ، ومصداقية السلطة التشريعية ، وادخال المجتمعات العربية في حال من القلاقل والفوضى السياسية والاجتماعية ، إضافة الى زيادة التكاليف الاقتصادية في المشاريع والمؤسسات بسبب الهدر في الانتاج والموارد المالية ، وتحويل الإنفاق الحكومي بعيداً عن الاهداف

الإنمائية وعن حل مشاكل الفقر والجوع والبطالة وغيرها من الأزمات المستعصية في الاقتصادات العربية .

ولأن المجال لا يتسع للخوض بتوسع في كل هذه التحديات ، فإني أكتفي هنا بالتركيز على خمس تحديات خطيرة تواجه الدول العربية في الوقت الراهن ، يتوقع ان تشتد حدتها مسقبلا ، وتتكاثر انعكاساتها السلبية على مجمل الحياة العربية ، وعلى تشكيل مستقبل التنمية العربية في العقود القادمة وعلى مستقبل الربيع العربي ومقدرته على تحقيق اهدافه في إرساء دعائم التحولات السياسية والاقتصادية اللازمة ، وهذه التحديات هي : تحدي معضلة النمو السكاني ، وتحدي اكتساب المعرفة ، وتحدي البطالة ، وتحدي العجز الغذائي ، وتحدي ندرة الموارد المائية .

1- تحدي معضلة النمو السكاني

تكاد تتفق كل التحليلات الانمائية على ان النمو السكاني الكبير في الدول العربية بمعدلات سنوية عالية يتصدر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية ، لمؤثراته السلبية التي تزداد احكاما حول امتصاص نتائج التنمية ، و زيادة الطلب على المرافق العامة والخدمات الصحية والتعليمية ، وعلى هدر الموارد المتاحة وإعاقة تنميتها ، والحد من متطلبات خطط التنمية الطموحة ، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة في كل عام لتلبية طلبات العمل المتزايدة .

وأول ما يلفت النظر في هذا السياق أن عدد السكان في الدول العربية ، قد تزايد خلال السنوات الماضية ، بنسب مرتفعة تعتبر من أعلى المعدلات في العالم على الاطلاق ، وقد بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2010 نحو 355 مليون نسمة ، بمعدل نمو بلغ 2.6 % عن عام 2009، يفوق مثيله في جميع اقاليم العالم الرئيسية ، باستثناء افريقيا جنوب الصحراء، كما يزيد ايضا عن معدل نمو السكان العالمي البالغ 1.6 % .

وتشير الإحصاءات السكانية إلى أن عدد سكان الدول العربية يتضاعف كل ثلاثة عقود تقريبا ، مقارنة بنحو 116 عاماً في الدول المتقدمة. و قد كان عدد سكان الدول العربية نحو 122 مليون نسمة في عام 1970، وارتفع إلى نحو 307 ملايين في العام 2004، و335 مليون في عام 2008 ، و 355 مليون في عام 2010 ، وأتوقع أن يبلغ على هذا الأساس نحو 484 مليون نسمة في عام 2025 ونحو 851 مليون نسمة في عام 2050 . (15)

ويرجع التزايد الكبير في عدد السكان بالدول العربية إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول ، وإلى التأثير الايجابي لتحسن الخدمات الصحية ، بالإضافة الى قصور السياسات السكانية الخاصة بتنظيم النسل والأسرة ، وتناقص عدد

الوفيات بسبب ارتفاع المستوى الصحي والمعيشي ، فقد انخفض معدل وفيات الرضع في الدول العربية إلى الثلث خلال العقود الثلاثة الماضية .

وغني عن البيان أن زيادة السكان في الدول العربية يعيق النمو الاقتصادي المتوازن، إذ يشكل تحدياً كبيراً للتنمية ، ويقلل من قدرة الدول المعنية على خلق ما يحتاجه السكان فيها من فرص عمل جديدة في كل عام لتلبية متطلبات العمل المتزايدة ، وتحسين مستوى معيشتهم، مما يؤثر على تقليص الأداء الاقتصادي، وعدم توسع الاقتصاد بالسرعة المطلوبة، وتراجع نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان ، وتشير البيانات الاحصائية المتاحة لمنظمة العمل العربية الى تراجعها على المستوى العربي من 31 % في عام 1960 الى 28 % في عام 1980 ، والى 23 % في عام 2008 ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة 47 % في الدول النامية ، و49 % في الدول المتقدمة .

وتشير نفس البيانات الاحصائية إلى أن نسبة حصة المواطن العربي من الدخل في العقود الماضية كان دوماً أقل من معدل زيادة السكان، ويقدر صندوق النقد الدولي أن ما سيحققه الفرد العربي الواحد من الدخل سوف يتراجع مستقبلاً.

ويمكن تبيان الآثار السلبية للمعضلة الديموغرافية في الدول العربية، من حقيقة مهمة مؤداها أن السكان العرب ازدادوا منذ ثلاثينات القرن الماضي بسرعة أكبر من سرعة التوسع في الموارد الأرضية والمائية المستخدمة، ومن سرعة تكثيف استخدامها، ما أثر في انخفاض حصة الفرد من الأرض المزروعة التي تقدر حالياً بنحو نصف هكتار فقط ، مع انخفاض كبير لحصته من المياه المتجددة سنوياً (كما سيجي ذكره لاحقاً) ويتوقع الخبراء المختصون زيادة حدة مشكلة المياه في المستقبل مع زيادة عدد السكان ، وأن يتراجع نصيب الفرد العربي من المياه مستقبلاً ، مع زيادة الضغوط على الإمدادات المحدودة من المياه العذبة، بحيث يتوقع ألا تبقى دولة عربية واحدة بمأمن من الضائقة المائية، مما سيؤدي الى ظهور كوارث بشرية وبيئية هائلة .

ومن الآثار السلبية الأخرى للمعضلة الديموغرافية في الدول العربية ، وجود قاعدة فنية عريضة من الفئة العمرية التي تقل عن 15 سنة تبلغ نحو 36 % من سكان الدول العربية، وهي النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم حيث تصل إلى نحو 33 في المئة و18 في المئة و30 في المئة في الدول النامية والدول المتقدمة والعالم على التوالي ، ومن الطبيعي أن يؤثر اتساع القاعدة الفنية في جعل الدول العربية من أكثر الدول شباباً ، مما يزيد من معدلات دخول الشباب العرب سوق العمل ، ويزيد بالتالي من عبء توفير فرص عمل جديدة ، في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة في الدول العربية ، كما سيجي ذكره لاحقاً .

ولا أغفل في هذا السياق قائمة طويلة أخرى من الظواهر الإجتماعية السلبية المتصلة بالمعضلة الديموغرافية، منها تفشي البطالة والفقر وارتفاع معدلات الامية وتراجع معدلات التنمية الانسانية، إضافة الى زيادة مساحة المناطق العشوائية ومدن الصفيح، وتكدس المواطنين في المدن وازدحامها وتلوثها، وضآلة الخدمات المقدمة فيها، إضافة إلى نقص عدد المساكن، وارتفاع معدلات الفقر، حيث تقدر نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي دولاراً واحداً بنحو ربع سكان الدول العربية ، أي حوالي 89 مليون نسمة ، وتقدر نسبة الذين يتراوح دخلهم بين دولارين وخمسة دولارات يومياً بنحو نصف اجمالي سكان الدول العربية اي حوالي 178 مليون نسمة .(16)

ونظراً إلى ضخامة الآثار السلبية الناتجة عن زيادة معدل النمو السكاني، وضرورة خفضه بما يتلاءم "والأهداف التنموية للألفية"، فإن الدول العربية مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى للنظر بجدية أكثر من ذي قبل لإتباع سياسات ناجعة للحد من زيادة أعداد السكان، وللحيلولة دون تعرضها لمزيد من المشاكل في المستقبل.

2- تحدي إكتساب المعرفة

من المسلم به ان التقدم التقني الكبير الذي شهده العالم في خلال العقدين الماضيين قد ساهم في تحقيق انعكاسات هائلة للمعرفة على التنمية الاقتصادية ، اصبحت بها بصورة متزايدة محركا مهما للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية ، وأحد السمات المميزة " للثروة الاقتصادية الجديدة " بكل ما فيها من رموز واشارات وابتكارات ومعلومات ومكونات تقنية وعلمية وتعليمية وبحثية .

وفي ظل هذا الدور المميز تعتبر المعرفة في الوقت الحالي أحد العناصر الاساسية للانتاج ، ومحدد أساسي للإنتاجية ، تبدلت بفعالها مصادر المزاي التقليدية من كثافة نسبية في الموارد، الى كثافة نسبية في المهارات والمعرفة الفنية والابتكارية والتقانية المتطورة ، وبهذا اخذت تؤثر المعرفة مباشرة على زيادة القدرة التنافسية للدول ، التي اصبحت تقاس في عالم اليوم بقدرة الدول المختلفة على الابداع والتجديد والابتكار .

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية طيلة العقود الماضية في مجال اكتساب المعرفة في شتى المجالات ، فانها ما زالت تعاني في الوقت الحاضر من نقص يظهر بصورة صارخة في مجال انتاج المعرفة ونشرها في ظل منظومة معرفية ضعيفة في بناها الاساسية ، تظهر بها الدول العربية تابعا لمصادر المعرفة الاجنبية .

وهكذا يلاحظ بداية وجود ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي " فبالإضافة الى شح الانتاج فيه ، يشكو البحث العلمي في الدول العربية من ضعف في مجالات البحث الاساسي ، وشبه غياب في الحقول المتقدمة مثل

تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزيئية ، وانخفاض في عدد العاملين بالبحث والتطوير ، إذ ان عدد العلماء فيه يقل عن ثلث المستوى العالمي البالغ 979 لكل مليون من السكان " وضالة في حجم الانفاق في حدود 2, % من الناتج القومي للدول العربية . (17)

يضاف الى هذا ، ضعف إنتاج الكتب في الدول العربية ، إذ لا يتجاوز عدد الكتب المنتجة " 1.1 % من الانتاج العالمي ، رغم ان العرب يشكلون نحو 5 % من سكان العالم ، ولايتجاوز عدد الكتب الادبية والفنية 0.8 % من الانتاج العالمي ، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلاد العربية " (30) ، ويبين في هذا الشأن التقرير العربي الاول للتنمية الثقافية الصادر مؤخران مؤسسة الفكر العربي ، بان نصيب المواطن العربي من اصدارات الكتب يساوي 4 % من نصيب المواطن الانجليزي ، و5 % من نصيب المواطن الاسباني . (18)

وإذا إنتقلنا الان من الصورة الاجمالية لإنتاج المعرفة ، الى صورة عمليات نشرها في الدول العربية نجد أنه يعترينا مشاكل كثيرة في مختلف مجالات نشر المعرفة وبخاصة في مجال التعليم الذي يسهم في تكوين الرأس مال البشري وتنمية الموارد البشرية ، وتعتبر وسائله من أهم أليات نشر المعرفة ، واكتفي بالتركيز على بعض قضاياها الاساسية في هذا الخصوص ، وألخصها بملاحظتين أساسيتين .

الأولى ، أنه على الرغم من ضخامة انفاق الدول العربية على التعليم ، وتحقيق معظم هذه الدول انجازات في مجاله خلال العقود الماضية ، الا انها ركزت في سياساتها التعليمية على الكم في مخرجات التعليم عوضا عن الكيف ، ولهذا لم تتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل المحلي من حيث التخصصات والكفاءة العلمية ، لان خيار الكم لم يعد مناسباً في ظل الزمن المعاش التي تعتمد فيه التنمية على اكتساب المعرفة وحسن التنظيم .

على ان من الواجب الاعتراف ايضا ان الإنجازات التي حققتها الدول العربية في مجال التوسع الكمي في مجال التعليم خلال العقود الماضية ، هي في حقيقتها محدودة و متواضعة مقارنة بانجازات دول أخرى حتى النامية منها ، و ثمة دلالات كثيرة تبين صحة هذه النتيجة ، تتمثل بتدني نوعية وجودة التعليم المتاح ، وإنخفاض نسب الالتحاق بالمراحل العليا من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر يلاحظ تدني معدلات القيد في التعليم الجامعي العربي حتى في أعلاها ، حيث يلاحظ ان أعلى معدل لا يتجاوز 30 % ، مقارنة بمعدل 80 % في كندا ، و70 % في الولايات المتحدة ، و70 % في كوريا الجنوبية . (19)

وهناك أدلة أخرى كثيرة تعكس تواضع إنجاز التعليم في الدول العربية ، منها

()
2008 (15)
% 30

. % 38

100 15
75 (1950)
45 15

(20) .% 23

-3

-

-

(2008)

(22)

% 20 % 14

14 % 6.2

(21) .

115

% 1

. % 2.5

%25

% 40

30

% 70

% 6.3

% 46

(22) .

% 50

% 33

(65-15) % 63

51 2020

100

. 2020

220

%7 %6

(23) . 4.4

وهذا يتطلب مضاعفة الإستثمارات الحالية لتصبح 20-25% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وخلق المناخ المواتي للإستثمار في المجالات ذات الكثافة التشغيلية، وهي تحديات جديدة لا يستهان بها تضاف على كاهل الدول العربية، ما يعني أن مستقبل الحياة الاقتصادية في الدول العربية سوف تتحدد في أسواق العمل، وهذا يتطلب إجراء تحولات في الهياكل الإجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وهذا ما سيتم ذكره لاحقاً.

:

5

.
 % 70
 .
 % 90
 - 3
 "
 "
 .
 (-)
 35.3
 % 58.3
 2009
 (24) .
 10.6
 88
 13 .9
 2030
 (25) .
 7-6

(26)

" "

-4

% 85

(2006)

4000

2008

1000

1950

7000

. 2050

577

2025

500

2030

378

(27) .

% 89

(28) .

إن أزمة الدول العربية السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية من الجسامة والتعقيد والتشابك، بحيث نجد لسوء الحظ أن مستقبل التنمية العربية لا يبشر بالخير، إذ تبدو التنبؤات غائمة، وتتوقع المزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة، مع استمرارية الصعوبات المالية على حالها، واستمرار اندثار الاستثمارات العامة، وبقاء القطاع الخاص على حاله غير فعال وضعيف جداً، لدرجة لا تمكنه من تقديم بديل يمكن الاعتماد عليه في إيجاد حلول ناجعة للبطالة ، بالإضافة إلى استمرارية نواقص التنمية البشرية المتمثلة بنقص الحرية، ونقص المعرفة، وتمكين المرأة، إضافة

إلى توقع ارتفاع منسوب انتفاضات الربيع العربي وإمكانية انتشارها في نطاق دول عربية أخرى .

1 - للتنمية العربية يربط ما بين النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية ، ويأخذ بعين الاعتبار ان التنمية الشاملة كما نصت عليه العديد من قرارات الامم المتحدة "حق من حقوق الانسان في تحسين نوعية الحياة " ، تتشابه فيها جوانب كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية وتنظيمية وقانونية وثقافية .

وأبين مما نصت عليه تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بان التنمية الاقتصادية المطلوبة ، هي عملية مجتمعية انسانية مستدامة تسعى الى تحقيق زيادة في انتاجية الفرد ومتوسط دخله الحقيقي عبر فترة زمنية طويلة ، وكذلك تحسين الاحوال البشرية عموما ، واحداث تغييرات هيكلية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تساعد على تعميق البعد الإنساني للتنمية وتوفير الحريات السياسية والصحافة الحرة وتمكين المرأة من نيل كامل حقوقها ، وتعمل أيضاً على تحقيق المشاركة السياسية لجميع المواطنين في العمليات التي تؤثر في حياتهم ، وعلى بناء أنظمة حكم اكثر شفافية وافضل حوكمة خاضعة للمساءلة الديمقراطية .

هذا المفهوم للتنمية هو الذي يتمشى مع طبيعة حركة التاريخ ، ويمكن به تحقيق نقلة نوعية تنموية جديدة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، تختلف في طبيعتها وعناصرها عن نمط التنمية الذي ساد في الدول العربية خلال العقود الخمسة الماضية ، وانصب الاهتمام بها على تزايد الدخل الحقيقي للفرد سنويا عبر فترة طويلة من الزمن ، في غياب كامل للتعددية السياسية والديموقراطية .

2 : إعادة صياغة أساليب التنمية العربية في إطار تنموي إقليمي تكاملي يتيح للإقتصادات العربية ان تتكامل عموديا وأفقيا ، وان تكمل موارد بعضها البشرية والمالية والمادية موارد بعضها الاخر ، في اطار سوق عربية كبيرة ، و يمكن ادراك فوائد هذا التوجه من المكاسب التي تحققها التكتلات الاقليمية القائمة في مناطق كثيرة من العالم ، والتي تفوق كثيرا حجم مكاسب التنمية القطرية المحدودة ، التي تعتمد على اسواق صغيرة ضيقة .

إن المطلوب هنا هو السعي الجاد ، نحو الاستفادة المتبادلة من الموارد والإمكانات المتوفرة لدى الدول العربية ، في أطر تكاملية على أساس من المنافع الاقتصادية الحقيقية ، وبعيدا عن الشعارات العاطفية ، وهذا هو منهج عصر التكتلات الاقتصادية الذي نعيشه ، إذ لا مكان للأسواق الصغيرة ، في ظل تحولات الاندماج الدولية الواسعة ، ولأنه من غير الطبيعي ايضا في ظل عالم "معولم " مفتوح اقتصاديا وماليا ، أن تنكفي الدول العربية في إطار أسواقها القطرية الضيقة ، وفي ظل تداعيات التجزئة والتشردم والانقسام التي تعيشها الان .

واستنادا الى الدروس السابقة في مجال العمل العربي المشترك ، لا بد من التأكيد على ضرورة توفير رغبة سياسية عربية فاعلة لتجاوز دروس الفشل السابقة التي عاشتها الدول العربية في المجالين الاقتصادي والسياسي ، وأدت الى إنهيار الثقة في العمل العربي المشترك ، وفي إمكاناته وجدواه ، ذلك انه لتحقيق طموحات مستقبلية طويلة المدى ، لها برامجها التكاملية لا بد من توفر التزام سياسي حقيقي في مختلف مراحل العمل المشترك ، وإلا تعرضت كل الجهود للإخفاق كما تم في العقود السابقة في مجال السوق العربية المشتركة وعشرات المشاريع التكاملية الاخرى .

ودون الدخول في حيثيات تفصيلية للسياسات والاجراءات المطلوبة في هذا الشأن ، يكفي أنؤكد أن آفاق وأبعاد التكامل الانمائي المطلوب يجب ان تتمحور في المستقبل حول مجالات حيوية كثيرة أجمل أهمها في :

- دمج القوى العربية التفاوضية في قوة حقيقية واحدة تمكن الدول العربية من إتخاذ مواقف إستراتيجية فاعلة لحماية مصالحها المائية ، والحصول على حصة عادلة من الموارد المائية المشتركة مع الدول المجاورة تتلائم مع إحتياجاتها المائية الفعلية ، الازمة للتنمية الزراعية ولمختلف الازمات الاخرى ، بما في ذلك توفير الشرب لسكانها الذين يتزايد عددهم بمعدلات عالية .

- توسيع القاعدة الانتاجية العربية بكل أبعادها ، وارتياح الانشطة الانتاجية الزراعية والصناعية القادرة على الوفاء والنهوض بالاحتياجات التنموية العربية على نسق

تكاملي ، بما يؤدي في النهاية الى رفع مرونة إستجابة العرض لتغيرات الطلب ، والتحول من اقتصاد متقلب يعتمد على المواد الاولية والطبيعية ، إلى آخر مستقر ومتنوع ، قادر على خلق فرص عمل جديدة قادرة على إستيعاب العاطلين عن العمل والخريجين الجدد .

- تعزيز مشاريع الربط الضرورية لتوثيق الاواصر التكاملية ، في مجال الكهرباء والاتصالات والطرق ، وغيرها من المجالات الاخرى المفعمة بالامكانيات الكبيرة القادرة على تعجيل الخطوات التنموية العربية بما يتلائم ومتطلبات الدول العربية وامكانياتها .

- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أقيمت عام 1997 ، لكونها وسيلة مهمة لتجديد الالتزام بالتكامل التجاري بين الدول العربية ، إذ ستساهم في تشكيل سوق كبيرة لنحو 355 مليون مستهلك عربي ، و سوف تساعد على حفز نمو الشركات العربية التي تستطيع الاستفادة من وفرة الانتاج ، و خفض التكاليف بفضل إلغاء الرسوم الجمركية على جميع السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الاعضاء ، بالاضافة الى تأثيرها على تسهيل إنتقال الاموال بين الدول العربية ، وجذب الاستثمارات العربية والخارجية الضرورية للتنمية ، وكذلك دفع التجارة العربية البينية وتعزيزها .

علما بأن التجارة العربية البينية لا تزال متواضعة قياسا بحجم التجارة الخارجية ، وقد بلغت نسبة الصادرات البينية العربية نحو 8.6 % من إجمالي الصادرات العربية الى العالم في عام 2010، وتعتبر هذه النسبة متواضعة جدا ، مقارنة بالتجارة البينية في التكتلات الاقتصادية العالمية ، كما هو عليه الحال في الاتحاد الاوروبي حيث بلغت صادراته البينية في عام 2007 نحو 68 % من إجمالي صادراته الى العالم .

- تعزيز القطاع الخاص العربي ، وربطه بمضمون التنمية ، وتفعيله وتوسيع أنشطته ، وتوجيه موارده نحو مجالات أكثر إنتاجية ، تساعد على تقليص الدور الذي يؤديه الانفاق العام في تحريك النشاط الاقتصادي ، مع ضرورة حث الجامعات على إنتهاج سياسات تعليمية تعمل على تطوير المناهج والبرامج واعطاء الاهمية الازمة لفروع الاختصاص التقني ، والتدريب المهني على نحو يجعلها مواكبة لاحتياجات القطاع الخاص ومتطلباته .

- تطوير دور وفعالية العون الانمائي العربي من خلال الصناديق الانمائية العربية والوطنية والاقليمية، بما يؤدي الى تحقيق مساهمة اكبر لها في توفير احتياجات التمويل لمشروعات الانماء العربية، خاصة المشروعات المشتركة، في مجال تطوير إستغلال الموارد الطبيعية والمياه والتنمية الزراعية، والمشاريع الريفية المندمجة الموجهة نحو إشراك المرأة في جهود التنمية، وخلق فرص إنتاجية جديدة للعمالة الزراعية.

3 : تطبيق برامج إصلاحية هيكلية جادة في المجال الاقتصادي مستمدة من داخل الدول العربية نفسها، تستهدف

وهذا يعني أن الإصلاح الجزئي والانتقائي التي اهتمت به الدول العربية في السنوات القليلة الماضية أصبح غير كاف لتلبية مطالب الربيع العربي، مما يستدعي الأخذ بالإصلاح الشامل اللازم للتطوير والتغيير لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، مع التأكيد على جودة واستمرارية هذه الإصلاحات، وخلق قوة دافعة لها من منظمات المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أولويات الإصلاح تبدأ باجراء إصلاحات في مجال الحرية والديمقراطية والتعليم والثقافة، مع إعطاء عناية ايضا بتحسين أداء المؤسسات الحكومية والعامّة، والاجهزة القضائية.

وهذا يستوجب تصحيح الأوضاع الدستورية والتشريعية، لإرساء دعائم الحرية والديمقراطية، بما يحقق التعددية السياسية، وتداول السلطات، واحترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، ويحقق وجود قضاء مستقل، وحكومة خاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، وأحزاب سياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيدلوجية، وصحافة حرة، ودور أكبر للمجتمعات المحلية، وأن يقترن هذا بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، ويؤكد على الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها المرأة والطفل، والأقليات الأثنية والدينية، وحقوق

الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية
في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. (وثيقة الإسكندرية)

(1)

(2)

102 2009
2009

% 55 (3)
. 1970 % 38 2005

() (4)

(5)

. 2006

. 2010 (6)

(7)

2009 (8)

. 103

(9)

(10)

(11)

(12)

2009

2007	2006	(13)
. 2009	2008 2007	
		(14)
	. . :	(15)
		:
	. 2006	17
		(16)
		(17)
	. 4	2003
2009		(18)
		. 174 – 173
		(19)
		(20)
	. 2008	(21)
		(22)
	. 2008	(23)
	. 2011	(24)
		(25)
		(26)

2010 2009

(27)

.

(28)

% 12

.